UNU-IAS Policy Report

Urban Development with Climate Co-Benefits:
Aligning Climate, Environmental and Other Development Goals in Cities

Authors:
José A. Puppim de Oliveira, UNU-IAS
Christopher N.H. Doll, UNU-IAS
Aki Suwa, UNU-IAS

التنمية الحضرية بمنافع مناخية مشتركة

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

يحتاج تحقيق أهداف التنمية إلى تغيير الكيفية التي تطور بها مدننا وإدارتها . يتطلب التوسع الحضري السريع في البلدان النامية توفيرًا هائلاً للبنى التحتية والنقل العام والإسكان والوظائف لسكانها ، فضلاً عن بيئة صحية . وبالتالي ، تساهم المناطق الحضرية في تلك البلدان بشكل متزايد في تغير المناخ ، وتعاني من آثاره . يشير نهج المنافع المشتركة للمناخ في هذا التقرير إلى تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تساهم في الوقت نفسه في معالجة تغير المناخ وحل المشكلات البيئية المحلية ، والتي لها أيضًا تأثيرات إنمائية أخرى . نهج المنافع المشتركة مهم بشكل خاص للبلدان النامية ، التي يتعين عليها التغلب على العديد من التحديات في وقت واحد مع محدودية القدرات والموارد . وبالتالي ، فإن الهدف من هذا التقرير هو دراسة العقبات الرئيسية والفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ سياسات المنافع المشتركة المتعلقة بالمناخ في المناطق الحضرية . يركز التقرير في المقام الأول على العمليات دون الوطنية ، لا سيما في المدن في البلدان النامية ، ولكن البحث نظر أيضا في روابط العمليات دون الوطنية بالعمليات الوطنية والدولية . يعتمد التقرير على نتائج الأبحاث التي أجريت في البرازيل والصين والهند وإندونيسيا واليابان . يقدم سلسلة من الدروس لفهم المشاريع والسياسات التي تولد المنافع المشتركة والعوامل التي تؤثر عليها . يقدم هذا التقرير نظرة ثاقبة حول الطرق الناجحة لتعزيز وتصميم وتنفيذ نهج المنافع الحضرية المشتركة .

يعيش نصف سكان العالم في مناطق حضرية الآن . في العقود الأخيرة ، أدى التوسع الحضري السريع إلى تغيير ليس فقط في استخدام الأراضي ولكن في قيم الناس وأنماط حياتهم ايضا . على سبيل المثال ، بين عامي 1990 و 2010 ، أضافت آسيا وحدها 754 مليون نسمة الى سكان المناطق الحضرية ، أي أكثر من إجمالي سكان الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مجتمعين . ومن المتوقع أن يستمر سكان الحضر في آسيا في الزيادة بمعدل 44 مليون شخص / سنة ، وسيصبح مليار شخص إضافي من سكان الحضر في السنوات الخمس والعشرين القادمة . يعيش حوالي 60%من سكان الحضر حالياً في مدن صغيرة ومتوسطة الحجم بدلاً من المدن الكبرى ؛ لكن كثافتها تتراوح بين 10000 و 20000 شخص / كم 2 ، وهي أعلى بكثير من بقية العالم . تنمو المدن الأفريقية أيضًا بسرعة ومن المرجح أن تمثل القارة طفرة التحضر الاتية .

كان الاقتصاد العالمي ينمو بوتيرة سريعة في العقدين الماضيين ، ولم يقتصر الأمر على منح العديد من سكانه مزيدًا من الدخل لتحسين سبل عيشهم ، بل زاد أيضًا من أنماط استهلاكهم وإحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان . مجتمعة ، تجعل الميزات التحضر هذه وتأثيرها على البيئة فريدًا من حيث الحجم والمشاكل المحتملة وتشكل تحديات ضخمة على الصعيدين المحلي والعالمي .

لقد جلب هذا الوضع تحديات تقنية ومؤسسية هائلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية . على الرغم من أن التحضر قد أحدث ، إلى حد ما ، تغييرات اجتماعية وحسّن التنمية الاقتصادية ، إلا أن هناك عددًا من العوائق التي نشأت عن هذا الاتجاه في التنمية الحضرية في السنوات الأخيرة . يكافح مديرو المدن لمواكبة نمو مدنهم من حيث الحجم والسكان ، فيما يتعلق بمرافق البنى التحتية وتطويرها . بصرف النظر عن المشكلات البيئية المحلية التقليدية مثل تلوث الهواء والماء والنفايات الصلبة ، يجب على مديري المدن النامية معالجة المشكلات البيئية العالمية مثل تغير المناخ ، مع معالجة الطلب المتزايد في الوقت نفسه على الوظائف والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والنقل .

تشكل زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) الناشئة عن الأنشطة في المدن مثل تشييد المباني واستخدامها والتصنيع والنقل واستهلاك الطاقة ومعالجة النفايات مشكلة كبيرة ، حيث تمثل الانبعاثات من المناطق الحضرية 67% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة على الرغم من حجم التحول ، فإن التحضر في العديد من البلدان النامية ، لا سيما في آسيا وأفريقيا ، ما يزال في مرحلة مبكرة نسبيًا وهذا يمثل فرصة هائلة لتوقع ، والاستعداد ، والتخفيف من الآثار البيئية السلبية المرتبطة بالتخطيط السيئ أو غير المخطط له ، التحضر المخطط له على نطاق واسع .

لم تكن الآثار التراكمية للمشاريع الفردية فعالة بما يكفي للتخفيف من التدهور البيئي في تلك المدن . على الرغم من الجهود المكثفة الأخيرة لتحسين سياسات وممارسات الإدارة الحضرية ، ما تزال الجودة البيئية للمناطق الحضرية في العديد من البلدان النامية غير مرضية أكثر فأكثر فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية المحلية والعالمية . قد يكون هذا بسبب حقيقة أن السياسات المحددة لم تعالج على وجه التحديد مشاكل بيئية معينة ، والتي يُنظر إليها على أنها منفصلة عن غيرها . إدارة البيئة الحضرية لم تنظر ، في قطاعات محددة ، حتى الآن في الآثار المتبادلة والتفاعلات التآزرية من السياسات و / أو الممارسات الأخرى في قطاعات مختلفة ، كما أنها لم تعالج بشكل كاف قضايا قياس التغييرات المبتكرة على مستوى المدينة أو على أساس إقليمي . على العكس من ذلك ، لم تقم القطاعات الأخرى بتضمين فكرة أن معالجة القضايا البيئية المحلية والعالمية يمكن أن تساعد في تحقيق أهدافها (على سبيل المثال ، في مجال الصحة).

من أجل معالجة الفجوات الموجودة في عمليات التنمية الحضرية الحالية ، ظهر **نهج المنافع المشتركة كوسيلة لتحقيق أكثر من نتيجة واحدة بسياسة واحدة** . يمكن لهذا النهج أن يسهل على البلدان النامية تنفيذ سياسات صديقة للمناخ من خلال معالجة المشاكل البيئية العالمية والمحلية معًا ، مع المساهمة في الوقت نفسه في إيجاد حلولا لاحتياجات التنمية المحلية . في كثير من الأحيان ، لا تؤخذ انبعاثات الغازات الدفيئة في الحسبان أثناء عملية التنمية ، لأن الاحتياجات الأخرى للتنمية المحلية تفوق المخاوف العالمية بشأن معالجة مشاكل تغير المناخ . بالإضافة إلى ذلك ، تميل التأثيرات البيئية المحلية أيضًا إلى الإهمال . لهذا السبب ، يمكن لنهج الفوائد المشتركة تطوير سياسات تدمج في الوقت نفسه كلاً من المناخ العالمي (مثل انبعاثات الغازات الدفيئة) والمخاوف البيئية المحلية (مثل تلوث الهواء) في عمليات التنمية الأخرى .

نظرًا لأن الإجراءات على المستوى المحلي ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، يجب تطوير سياسات المنافع المشتركة للاستجابة لسلسلة من الدوافع على المستويات المحلية والوطنية والدولية . من خلال ربط السياسات في التخفيف من آثار تغير المناخ داخل قطاعات : النفايات والنقل والإسكان والطاقة ، يمكن تنسيق الإجراءات المتماسكة على المستوى المحلي لتحقيق تدخل فعال لتحقيق المنافع المشتركة . يناقش هذا التقرير كيف تم العثور على الفوائد المشتركة لتكون مجدية لبعض المدن في العالم النامي ، حيث كانت قادرة على معالجة مختلف التحديات البيئية والتنموية مع محدودية القدرات التنظيمية والموارد المالية .

لا يؤدي التخطيط للبناء على هذه الفوائد المشتركة إلى تقوية المجتمع وعمليات صنع السياسات الحكومية على المستوى المحلي فحسب ، بل يمكّن أيضًا كل تدبير من المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ على النطاق العالمي . من خلال معالجة القضايا العالمية والمحلية بالتنسيق ، يمكن أن تكون الإجراءات المتسقة لصنع السياسات مفيدة للطرفين للمجتمعات المحلية والعالمية على المدى الطويل . بالإضافة إلى ذلك

، هناك حاجة إلى سياسات متعددة الأوجه ، والتي تتجنب المنافسة المعتادة بين التنمية التقليدية والأهداف البيئية ولكنها تدمجها لضمان السعي وراء المنافع المشتركة والبناء عليها خلال مرحلة التخطيط بدلاً من كونها عملية لاحقة مع تطوير أدوات التخطيط للتنمية الحضرية مع نهج المنافع المشتركة .

يسلط هذا التقرير الضوء على عدد من المبادرات الناجحة التي حسنت الاستدامة الحضرية الإقليمية مع معالجة المشاكل المحلية الأخرى ، وبالتالي تحقيق الفوائد المشتركة . لا يُفصِّل التقرير والحالات المعروضة هنا حجم الفوائد المشتركة التي حققتها قطاعات معينة فحسب ، بل يوفر أيضًا نظرة ثاقبة للظروف ، مما مكّن الفوائد المشتركة المحلية من الاستمرار في التطور . أنها توفر أفكارًا حول كيفية تحقيق التغييرات الإيجابية بالإضافة إلى فهم كيفية قيام المدن بإيجاد حلولا لها فوائدا إيجابية كبيرة وقصيرة وطويلة الأجل من حيث التخفيف من آثار تغير المناخ وكيف يمكن دمج هذا النهج بشكل فعال في إعدادات السياسة المحلية للمساهمة في قدرة المدن على توليد منافع مشتركة على المستوى المحلي . وبالتالي ، يمكن تعلم دروس قيمة حول كيفية تعزيز المواقف المربحة للجميع في التخفيف من تغير المناخ ، والجودة البيئية والتنمية المحلية عبر المدن .

المنافع المناخية المشتركة في المدن

حددت العديد من المنظمات المنافع المشتركة للمناخ على أنها فرص مربحة للجانبين لمعالجة تغير المناخ مع نتائج إيجابية أخرى .يشير نهج المنافع المشتركة للمناخ الحضري في هذا التقرير إلى تنفيذ المبادرات (السياسات والمشاريع وما إلى ذلك) التي تساهم في الوقت نفسه في تقليل المساهمة في تغير المناخ العالمي من صنع الإنسان مع حل المشكلات البيئية المحلية في المدن ، وبالتالي احتمالية تأثيرات تنموية إيجابية أخرى ، مثل تحسين صحة المواطن وأمن الطاقة وتوليد الدخل . في الواقع ، فإن العديد من الإجراءات التي تكافح تغير المناخ وأسبابه وعواقبه لها آثارا متداخلة على الفوائد المحلية الأخرى ، مرات عديدة دون قصد . ومع ذلك ، نحن بحاجة إلى فهم **كيفية التخطيط للفوائد المناخية المشتركة وتوليدها وتضخيمها عن قصد** من أجل تعميم الإجراءات الصديقة للمناخ بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية . يحلل هذا التقرير مفهوم المنافع المشتركة للمناخ بشكل تجريبي في مدن في البرازيل والصين والهند وإندونيسيا واليابان ، ويحدد النقاط التي يمكن أن تعزز عملية التخطيط حتى تتمكن عمليات التنمية من تحقيق تأثيرات متعددة عن قصد على المستويين المحلي والعالمي . نهج المنافع المشتركة مهم بشكل خاص للبلدان النامية ، التي يتعين عليها التغلب على العديد من التحديات في وقت واحد مع محدودية القدرات البشرية والموارد الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، من الضروري تشجيع تنفيذ تدابير صديقة للمناخ في البلدان النامية ، التي ليس لديها بعد التزامات دولية لخفض إجمالي انبعاثات الكربون . هذا هو المكان الذي يمكن إحراز تقدما كبيرا فيه حيث أن هذه البلدان ما تزال في مراحل التنمية المبكرة ويمكنها تجنب العديد من النتائج غير المستدامة على طول مسار التنمية . كانت هناك العديد من الدراسات التي توثق استراتيجيات التحول الحضري التي تعالج تغير المناخ في أجزاء مختلفة من العالم ، لا سيما في البلدان الأكثر تقدمًا . ومع ذلك ، نظرًا لأن معظم هذه الممارسات تتطلب استثمارات أولية كبيرة ، واعتماد تكنولوجيات جديدة ، وتغييرات واسعة النطاق في السلوك الفردي ، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن توسيع نطاقها بشكل كافٍ لتحفيز التغيير المنهجي في البلدان النامية دون بذل جهد صريح للقيام به . يدرك صناع القرار التأثير الإجمالي المفيد لهذه المنافع المشتركة .

تقدم دراسات الحالة سلسلة من الدروس لفهم كيفية تنفيذ مبادرات المنفعة المشتركة وكيف يمكن لواضعي السياسات تصميم وتعزيز وتنفيذ نهج المنافع المشتركة الحضرية في مدنهم . أظهرت العديد من دراسات الحالة أهمية المبادرات في إحداث تأثيرات أكبر في المدن نفسها أو في مدن أخرى . درست أيضًا الظروف التي يمكن أن تكون بموجبها سياسات المنافع المشتركة فعالة في تحقيق نتائج مهمة ، وكيف يعمل القطاع العام ، وما هي الدوافع الرئيسية التي تدفع من أجل الفوائد المشتركة . إذا أريد للفوائد المشتركة أن تصبح هدفًا للتدخلات العامة ، يجب على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين تعلم كيفية تعزيز نهج المنافع

المشتركة ، وإشراك وتمكين الجهات الفاعلة الأخرى ، وتحفيز العمليات الابتكارية في المجتمع . الهدف من هذا التقرير هو دراسة العقبات الرئيسية والفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ المبادرات البيئية ذات الصلة بالمنافع المشتركة في المناطق الحضرية ، ولا سيما في البلدان النامية .

الفوائد المشتركة والاقتصاديات الناشئة

تناولت المناقشات المتعلقة بتغير المناخ والمدن في الغالب القضايا الفيزيائية والجوية وبدرجة أقل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسات . تتحمل حكومات المدن في العديد من البلدان مسؤولية أو تأثير كبير على المناطق والأنشطة التي تنتج انبعاثات الغازات الدفيئة ، وبالتالي فإن الحكومات البلدية لديها القدرة على تحقيق منافعا مشتركة ، لا سيما في مجالات النقل وإدارة النفايات والمباني والتشييد . في الواقع ، غالبًا ما قادت المدن الطريق في معالجة تغير المناخ من خلال الابتكار وبدء سياسات جديدة والمشاركة في المناقشات الدولية بنشاط لتبادل الخبرات . كانت تورنتو ، كندا أول حكومة تضع أهدافًا لمعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة قبل وضع أي حكومة وطنية أو اتفاقيات دولية . كانت حكومة مدينة طوكيو أول حكومة في العالم تسعى للحد من الانبعاثات من المباني . تدور معظم المناقشات في الأدبيات ذات الصلة حول التخفيف في المدن في البلدان الأكثر تقدمًا مثل أوروبا والولايات المتحدة أو اليابان . كانت المناقشات حول البلدان النامية مرتبطة في الغالب بالتكيف بدلاً من الوقاية أو التخفيف ، لأن تلك المدن كانت أقل تلويثًا ولديها قدرة أقل على التكيف مع المناخ . ومع ذلك ، فقد زادت المدن في البلدان النامية من انبعاثاتها بشكل كبير ، من خلال الزيادات في كل من التحضر والدخل . في الصين ، على سبيل المثال ، تساهم أكبر 35 مدينة بنسبة 40% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلاد ، على الرغم من أنها لا تضم سوى 18% من السكان . في الوقت نفسه ، تعد المدن الصينية من بين أكثر المدن تلوثًا في العالم . يمكن أن يكون العمل الفعال للتعامل مع هذه القطاعات الحضرية الملوثة أمرًا أساسيًا للحد من ملوثات الهواء المحلية والعالمية ، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين الصينيين والدول المجاورة .

واجهت البلدان المتقدمة مشاكل بيئية هائلة أثناء نموها اقتصاديًا وفي نطاق التحضر . على الرغم من معالجة بعض المشكلات البيئية الحضرية بشكل فعال (مثل الصرف الصحي المحلي) أثناء التصنيع ، فقد تدهورت البيئة بشدة ، وكان ذلك في بعض الأحيان مع عواقب سلبية كبيرة على السكان المحليين وعلى النظام البيئي على نطاق أوسع . على سبيل المثال ، في اليابان ، أثر التلوث بالزئبق في مينامانا والضباب الدخاني بأكسيد الكبريت في يوكايتشي بشدة على التنمية المحلية في الستينيات عندما تم تسميم مجتمعات بأكملها . كانت تكاليف حل هذه المشاكل ضخمة . ومع ذلك ، عندما أصبح المواطنون أكثر وعيًا وأصبحت المجتمعات المحلية أكثر ثراءً ، بدأوا في الاستثمار في تقنيات أنظف وغيروا مسار منحنى التلوث ، ما يسمى بمنحنى كوزنتس البيئي . ومع ذلك ، فإن المساهمة في المشاكل البيئية العالمية ، مثل تغير المناخ ، استمرت في الزيادة في معظم الحالات . في الوقت الحاضر ، يواجه العديد من هذه البلدان التحدي المتمثل في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ، وتواجه الحكومات التي نجحت سابقًا في معالجة تلوث الهواء المحلي عقبات جديدة في تنفيذ سياسات معالجة تغير المناخ .

من ناحية أخرى ، ترتبط تحديات الاستدامة في مدن العالم المتقدم في الغالب "بالتنمية المفرطة" الناتجة عن الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية ، والزحف العمراني وانبعاثات الغازات الدفيئة . العديد من هذه المناطق الحضرية لديها عدد سكان مستقر وقد نجحت في حل المشكلات البيئية المحلية السابقة ، مثل تلوث الهواء والماء المحلي (أو جدول الأعمال البني). علاوة على ذلك ، فإن هذه المدن أكثر استعدادًا ماليًا وتقنيًا وإداريًا للتكيف مع تأثيرات تغير المناخ العالمي .

ومع ذلك ، فقد تحولت العديد من البلدان النامية إلى المناطق الحضرية والصناعية بسرعة في العقود القليلة الماضية ، وهي تتبع الآن مسارات مماثلة للتدهور البيئي . وهكذا ، تواجه المدن في العالم النامي **تحديًا ثلاثيًا للاستدامة** .

أولاً ، تنمو هذه المدن بسرعة وتحتاج إلى توفير البنى التحتية الحضرية لسكان المدن المزدهر.
ثانيًا ، هناك تدهورا متزايدا في جودة البيئة المحلية بسبب الافتقار إلى الضمانات البيئية .
ثالثًا ، تحتاج المدن إلى معالجة كل من التخفيف والتكيف مع الآثار المدمرة بشكل متزايد للتغيرات المناخية .

يُعد التخفيف الناجح في هذه المدن سريعة النمو أمرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار العالمي لانبعاثات الغازات الدفيئة . هذه المناطق هي أيضًا موطن لعدد كبير من الفقراء الذين هم أكثر عرضة لتأثيرات التغيير العالمي . من خلال معالجة المشاكل البيئية المحلية والمشاكل البيئية العالمية في الوقت نفسه ، يمكن للمدن في البلدان النامية "حفر نفق" عبر المنحنيات التي تحدد العلاقة بين الثروة وجودة البيئة في مستوطنات البلدان المتقدمة ، ومواجهة التحدي الثلاثي للنمو السريع وتخفيف الانبعاثات والتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

تختلف السياسة البيئية من دولة إلى أخرى . معظم البلدان المتقدمة لديها التزامات دولية ملزمة وأهدافا محددة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة . بعضها لديه أهدافا ولوائح وطنية قابلة للتنفيذ . يتم تطبيق معايير جودة الهواء والماء بصرامة . من ناحية أخرى ، لا يوجد لدى البلدان النامية التزامات دولية ملزمة ولا أهدافا وطنية لإجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة . التنظيم البيئي موجود ، لكن يتم تطبيقه بشكل ضعيف في العديد من البلدان . تتمتع المدن في البلدان الأكثر تقدمًا بقدرات مؤسسية أكبر ويجب أن تستجيب للمطالب السياسية لتحسين الجودة البيئية ومراقبة الغازات الدفيئة من السياسيين والمجتمع المدني . نادرًا ما تكون القضايا البيئية من أولويات المدن في البلدان النامية ، حيث تتصدر قضايا توفير البنى التحتية والنقل العام والإسكان والوظائف لسكان الحضر السياسات والأجندة السياسية . يجب أن تتوافق سياسات تغير المناخ ، إذا كان سيتم تنفيذها ، مع الأولويات المحلية للبلدان والمدن . يعد التنفيذ الناجح لتغير المناخ أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية ، حيث أن مدنها في مراحل مبكرة من التطور ويمكنها تجنب العديد من المشاكل التي واجهتها في الماضي في البلدان المتقدمة .

وبالتالي ، يمكن أن تكون الفوائد المشتركة جذابة للبلدان النامية .

أولاً ، العديد من مشاريع المنافع المشتركة لها مكاسب اجتماعية واقتصادية محلية مهمة . يمكن أن تساعد معالجة المشاكل البيئية ، على المستويين المحلي والعالمي ، المدن على توفير الموارد على المدى القصير والطويل ، فضلاً عن تحسين نوعية حياة السكان المحليين من خلال توفير فرص العمل والمزايا الصحية .

ثانياً ، لها جاذبية سياسية . العديد من الدول النامية تلوم الدول المتقدمة على التسبب في تغير المناخ وتشعر أن الدول الغنية يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة ويجب أن تدفع لحل المشكلة . يتمتع تنفيذ المنافع المشتركة بجاذبية أكثر شيوعًا نظرًا لأن لها مكون فائدة محلي قوي من حيث التحسينات في البيئة المحلية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تأتي مع هذا التحسين .

منهجية البحث ونظرة عامة على دراسات الحالة

استخدم هذا البحث منهج دراسة الحالة ، كان الهدف من البحث هو فهم كيفية توليد المنافع الحضرية المشتركة من خلال دراسة الحالات التي تم فيها تنفيذ المنافع المشتركة للمناخ بالفعل في مدن في البرازيل والصين والهند وإندونيسيا واليابان من أجل تحديد الفرص لتوليد المنافع الحضرية المشتركة عمدا في سياقات أخرى كثيرة . من خلال التركيز على فرص المنافع المشتركة ، تم تصميم البحث لتطوير نهجا أكثر شمولاً في دراسة السياسات البيئية المتعددة ، والمتنافسة في كثير من الأحيان ، والتي تم فيها تنفيذ الإدارة الحضرية في قطاعات محددة .

يفحص هذا التقرير البحث الذي تضمن جمع المعلومات الكمية والنوعية في البلدان التي أجريت فيها دراسات الحالة . تم إجراء البحث الميداني بين أبريل 2011 ومارس 2013 من خلال سلسلة من الأبحاث المتعمقة في البلدان والمدن المعنية . تم تنفيذ الحالات حيث حدثت بالفعل منافع مشتركة بالنظر إلى دوافع السياسة وعمليات التنفيذ لتدخل واحد (على سبيل المثال ، مشروع ، برنامج ، سياسة) أدت إلى منافع مشتركة

في حالة واحدة في مدينة معينة . من أجل القيام بذلك ، نحتاج إلى فهم كيف كان التدخل قادراً على نقل الوضع البيئي من أ إلى ب .

- ما الفوائد البيئية المشتركة التي حدثت بالفعل؟ (معلومات نوعية تصف الروابط بين المشروع والفوائد المشتركة)
- ما هو حجم ونطاق الفوائد المشتركة؟ (التقدير الكمي لأكبر عدد ممكن من الفوائد المشتركة ، من خلال البيانات الثانوية ، والتقديرات)
- كيف تم تنفيذ التدخل الخاص؟ (مختلف الفاعلين والإجراءات والتحديات والعقبات ، وكيف استطاع العمل التغلب عليها)
- لماذا تم تنفيذها؟ (لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تم تنفيذه) .

ملخص دراسات الحالة

في هذا القسم ، نقدم ملخصًا للوضع ودراسات الحالة في كل دولة مع بعض المعلومات الأساسية حول عملية التحضر والإطار المؤسسي الذي يؤثر على تنفيذ المنافع المشتركة في كل بلد إلى جانب أمثلة على أنواع المشاريع التي أجريت لديها هناك .

شهدت البرازيل واحدة من أكثر العمليات جذرية في العالم لإعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي نتيجة للتحضر السريع منذ الثلاثينيات ، لتصبح واحدة من أكثر البلدان تحضرًا في العالم (حيث يعيش أكثر من 80% من السكان في المناطق الحضرية). هناك إمكانات هائلة للمنافع المشتركة حيث أن الافتقار إلى وسائل النقل العام الجيدة وإدارة النفايات والتخلص منها يشكلان مصدر قلق متزايد بين صانعي السياسات ، وهناك ضغطا متزايدا من مجموعات المجتمع المدني المنظمة والسكان بشكل عام . بدأت مدينة ساو باولو بسلسلة من الإجراءات لمعالجة تغير المناخ في قطاع الطاقة ، بالإضافة إلى إدارة النفايات . كان لدى المدينة خططا طموحة لتقليل 30% من انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2012 مقارنة بعام 2005 . تشير العديد من الإجراءات إلى فوائد مشتركة . في ريو دي جانيرو ، هناك أيضًا مجموعة من المبادرات للحد من التلوث الحضري ومعالجة تغير المناخ في الوقت نفسه ، من خلال سلسلة من مبادرات النقل مثل توسيع خطوط المترو وخطوط النقل السريع للحافلات (BRT).

بدأت الصين العديد من المبادرات لمعالجة كل من التلوث البيئي المحلي ، ومؤخراً ، انبعاثات الغازات الدفيئة ، بما في ذلك الالتزامات الطوعية الدولية لتحسين كفاءة استخدام الكربون الأحفوري . شنيانغ هي واحدة من أكبر المدن الصناعية في الصين . قيادتها لديها خططا لخفض انبعاثات الكربون والتلوث . إلى جانب قطاع النقل ، حددت الخطة الحضرية للمدينة التلوث في المنطقة الصناعية في Tiexi من خلال نقل بعض صناعاتها إلى موقع آخر . كانت التحسينات في كفاءة الطاقة في قطاع البناء في شنغهاي جانبًا آخر تم تناوله في البحث . نظر البحث أيضًا في منطقة باوشان الصناعية في شنغهاي ، حيث يمر أيضًا بسلسلة من المبادرات التي يمكن أن تؤدي إلى فوائد مشتركة .

في الهند ، هناك فرصا كبيرة لاستكشاف الفوائد المشتركة في التنمية الحضرية حيث ما يزال مستوى التحضر منخفضًا (حوالي 30%) ونصيب الفرد من الانبعاثات أقل بكثير من مثيله في معظم البلدان المتقدمة . ما تزال البلاد خجولة من الالتزامات الطوعية الدولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ، لكن الضغوط السياسية تتزايد للحد من التلوث البيئي المحلي ، وهناك مبادرات مثيرة للاهتمام ولّدت فوائدا حضرية مشتركة . إن عملية التنظيف في نيودلهي خير مثال على ذلك . بدأ بقرار من المحكمة يقضي بخفض تلوث الهواء الشديد ، مما أدى إلى العديد من المشاريع ذات الفوائد المشتركة الكبيرة في قطاعي النقل والصناعة . كان مترو دلهي أحد المبادرات في قطاع النقل التي ساعدت في التخفيف من الازدحام والتلوث ، على الرغم من التخطيط له قبل وقت طويل من قرار المحكمة . كانت عملية التنظيف في مدينة سورات أيضًا نتيجة لأزمة ناجمة عن عدم وجود جمع مناسب للنفايات أدى إلى انتشار وباء محلي للطاعون في التسعينيات .

شهدت إندونيسيا أيضًا نموًا اقتصاديًا سريعًا مؤخرًا وتوسعا حضري متزايدا ، لا سيما في جزيرة جاوة . أدى الافتقار إلى البنى التحتية والخدمات الحضرية إلى تفاقم المشاكل البيئية في العديد من المدن . أبدت الحكومة الوطنية بعض الاهتمام بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق الحد من إزالة الغابات واتخاذ مبادرات في المنطقة الحضرية . كان لبعض مخططات تسميد النفايات في مدينة سورابايا تأثيرا كبيرا من خلال تقليل النفايات العضوية بنحو 30% ، مما قلل من كمية النفايات العضوية المنقولة إلى موقع التخلص وانبعاثات غازات الدفيئة . كما حققت يوجياكارتا نتائج إيجابية بناءً على مبادرات مثيرة للاهتمام في إدارة النفايات الصلبة المجتمعية (CBSWM). زاد عدد مجموعات CBSWM في المدينة من 27 إلى 93 بين عامي 2008 و 2010 وانخفض حجم النفايات الصلبة التي يتم نقلها إلى مكب النفايات من 91 ألف إلى 65 ألف طن سنويًا . بدأت المدينة أيضًا **مبادرة النقل السريع بالحافلات** (BRT) التي أدت إلى العديد من المبادرات الأخرى في قطاع النقل .

دروس من الحالات

قدم البحث عدة دروس أولية لفهم الفوائد المشتركة وكيفية تصميم وتعزيز وتنفيذ نهج المنافع المشتركة الحضرية في البلدان النامية . على الرغم من أن الفوائد المشتركة لم يتم اعتبارها مسبقًا في التدخلات المدروسة ، فقد أظهرت الحالات الأدوار المهمة التي لعبتها بعض المبادرات في تحقيق فوائد مشتركة أكبر . كما عملت الدراسات كفرصة لدراسة الظروف التي يمكن أن تكون فيها سياسات المنافع المشتركة فعالة في تحقيق نتائج مهمة . لقد وفروا نافذة لمعرفة كيف يمكن للقطاع العام والجهات الفاعلة الأخرى العمل معًا وسلطوا الضوء على الدوافع الرئيسية التي تدفع من أجل الفوائد المشتركة . من أجل جعل الفوائد المشتركة هي الهدف ، نحتاج إلى تطوير المؤسسات والقدرة التنظيمية والأدوات لتعزيز المنافع المشتركة وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية وتحفيز العمليات الابتكارية في المجتمع .

خلف المنافع المشتركة:

ما يزال فهم ومناقشة المنافع المشتركة محدودًا على الرغم من أن فكرة المنافع المشتركة للمناخ قد تطورت منذ ما يقرب من عقد من الزمان ، لا توجد مبادرات متماسكة ذات منافع مشتركة يتم تنفيذها على هذا النحو في أي من البلدان التي تم تحليلها ولا توجد في مناقشات السياسة العامة . لم يكن أي من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم معنيا بالقضايا على دراية بمفهوم المنافع المشتركة للمناخ ، مع استثناءات قليلة مثل بعض الأشخاص في شركة دلهي متروبوليتان للسكك الحديدية ، التي شاركت في مشروع آلية التنمية النظيفة (CDM).

لا يوجد أيضًا تعريفا متماسكا للفوائد المشتركة ، مما قد يحد من انتشار المفهوم . تستخدم المنظمات المختلفة تعريفات مختلفة ، بمعنى ، على سبيل المثال ، تغير المناخ والاقتصاد (تعريف المنفعة المشتركة للمناخ في إندونيسيا يعني مؤيد للفقراء ، ومؤيد للوظائف ، ومؤيد للنمو) ، وتغير المناخ والصحة ، أو حتى النهج التي يكون هدفها الرئيسي هو الحد من تلوث الهواء . يتسبب عدم وجود تعريفا راسخا حدوث ارتباك بين أولئك الذين سمعوا عن المنافع المشتركة . أثناء البحث ، كان لدى بعض المسؤولين على مستوى المدينة تصورات مختلفة عندما ذكرنا الفوائد المشتركة . على سبيل المثال ، الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في يوجياكارتا ، اعتقدوا أن الفوائد المشتركة مرتبطة بالاقتصاد الملوث . ومع ذلك ، كان هناك اهتماما كبيرا بالموضوع عند مناقشته بين الأكاديميين وواضعي السياسات . وقد فتح هذا الاهتمام فرصًا لتوسيع استخدام المنافع المشتركة ، ونشر الأدوات والمنهجيات لتعزيز نهج المنافع المشتركة .

الدوافع الرئيسية في الساحة البيئية

كانت المبادرات التي تم تحليلها هي التي تم فيها تحديد المنافع المشتركة ، لكنها لم تكن هي الغرض الرئيسي أو حتى ذكرها أو عرفها أصحاب المصلحة الرئيسيون . كان للمبادرات بشكل عام محركا خارج المجال البيئي وكانت مرتبطة باحتياجات التنمية ، مثل تحسين النقل العام في يوجياكارتا أو الافادة من فرص العمل لإدارة النفايات في سورابايا .

ومع ذلك ، كان للشواغل المتعلقة بالبيئة تأثيرا قويا مباشرا وغير مباشر على الدافع لبعض المبادرات التي تم تحليلها . على سبيل المثال ، كان سبب نقل المنطقة الصناعية Tiexi في Shenyang (الصين) هو التلوث البيئي الناجم عن الصناعات بالقرب من المركز الحضري عندما توسعت المناطق الحضرية المركزية نحو منطقة صناعية أصلية . في الهند ، أدت قضايا الصحة البيئية في سورات في التسعينيات ، بما في ذلك حالات الطاعون ، إلى دفع قوي لتنظيف المدينة وإدخال نظام فعال لإدارة النفايات في المنطقة .

في حين أن التحديات المتعلقة بالمناخ لم تكن هي الأولويات الدافعة في المدن التي تمت دراستها ، حتى بالنسبة لتلك المبادرات التي كان لها آثارا مخففة قوية على تغير المناخ ، فقد تم إحراز تقدما عندما تمكن أصحاب المصلحة المحددون من دمجها مع أهدافهم الأخرى . في بعض المبادرات ، لم يكن أصحاب المصلحة على دراية بالتأثيرات المحتملة على التخفيف من تغير المناخ أو حتى بإمكانية الافادة من الموارد المالية ، المحلية والدولية على حد سواء ، المتاحة لمشاريع تغير المناخ . ومع ذلك ، عندما تم تحديد الفرص المحتملة ، تم دمج إجراءات تغير المناخ في المبادرة . على سبيل المثال ، كان الهدف الرئيسي لمترو دلهي هو تقليل الازدحام على الطرق . تم تقديم فكرة وجود مشروع آلية التنمية النظيفة في وقت لاحق وتماشى مع الأهداف الرئيسية للمشروع . نتج عن ذلك أول مشروع آلية التنمية النظيفة على السكك الحديدية في قطاع النقل .

وبالمثل ، كان من الواضح أن أمن الطاقة في أعقاب الصدمات النفطية في السبعينيات كان المحرك الرئيسي لسياسة البرازيل في تطوير الإيثانول الحيوي . توضح الحالة أهمية السياسات المختلفة لتعزيز المنافع المشتركة . يمكن تصنيف سياسات النقل المستدام على نطاق واسع وفقًا لإطار عمل التجنب والتغيير والتحسين وتغطي هاتان الحالتان العديد من هذه العناصر . قد لا تؤدي التحسينات من الوقود الأنظف إلى انبعاثات أقل اعتمادًا على كيفية إنتاج الوقود الحيوي ، وبالتالي يتم تحديد تأثيرها في الأسطول من خلال نشر التكنولوجيا لتشغيل الوقود والكفاءة في إبعاد السيارات القديمة عن الطريق . وبالمثل في دلهي ، تعتمد الفوائد المشتركة من إدخال المترو إلى حد كبير على كيفية نقل سائقي السيارات المحتملين من المركبات الخاصة إلى وسائل النقل العام . تظهر كلتا الحالتين (بدرجات متفاوتة من النجاح) أهمية ما يمكن تسميته رسم السياسة الحدودية حول السياسة المركزية . في الصين ، لم يكن تغير المناخ مصدر قلق عندما نقلوا الصناعات في منطقة Tiexi في شنيانغ . في مبادرة مماثلة وأحدث في باوشان في شنغهاي ، ظهر تغير المناخ في المناقشات ، على الرغم من أن الفوائد الاقتصادية وتلوث الهواء ما يزالان من الاهتمامات الرئيسية التي تحرك المشروع .

تستمر الحكومة في كونها المفتاح لتغييرات واسعة النطاق / جذرية عندما لم تكن الحكومات هي المحركات الأولية الرئيسية ، كانت مهمة في توسيع وتكرار المبادرة ليكون لها تأثيرا أكبر ، كما في حالة CBSWM. قد تكون المجتمعات والمنظمات غير الربحية والقطاع الخاص مهمة في تطوير الفكرة وفي إظهار الفعالية على نطاق صغير ، لكن **الحكومة هي التي لديها القدرة على إضفاء الطابع المؤسسي وزيادة النطاق والدفع من أجل إحداث تغييرات جذرية على المستوى الحضري .**

في حالة إدارة النفايات الصلبة في يوجياكارتا وسورابايا ، بدأت المخططات المجتمعية من خلال حركات المجتمع المدني في بعض المناطق . ومع ذلك ، في سورابايا ، كانت الحكومة المحلية مهمة لتوسيع المبادرة على نطاق أوسع بكثير ؛ وبالتالي خلق مبادرات مماثلة في مناطق أخرى من المدينة ، وكذلك إدخال تقنيات جديدة مثل حاويات Takakura للتسميد . في يوجياكارتا ، زاد عدد وحدات CBSWM في غضون سنوات قليلة ، بدعم من الحكومة المحلية . وبالتالي ، يمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تبدأ بالابتكارات والمبادرات

الجيدة ، ولكن إن مشاركة الحكومات عاجلاً أم آجلاً ضرورية لتوسيع نطاق المبادرات ليكون لها تأثيرات أكبر .

يتطلب إنشاء آليات لتعزيز المنافع المشتركة تحسين التمويل العام على مستويات مختلفة . هناك فرصا لإصلاح عملية تخصيص الموازنة العامة لمنح الحوافز للمشاريع والمبادرات الأخرى التي تجلب منافعا مشتركة . قد يكون التمويل العام محدودًا ، ولكن يمكن دمج الميزانيات من قطاعات التنمية المختلفة لدعم المنافع المشتركة . يتمثل أحد أدوار المنظمات العامة في تمكين أصحاب المصلحة المحليين ، بما في ذلك المواطنين . يجب على هذه **المنظمات تحفيز وتسريع عملية الإصلاح المؤسسي نحو التخطيط والتنمية الحضرية التشاركية** . علاوة على ذلك ، يمكن لهذه الإصلاحات أن تشجع التمويل الخاص من خلال تقديم الحوافز للمستثمرين ، مثل مطوري الأراضي وشركات المرافق وقطاع البناء .

يشمل التنسيق بين مختلف الوحدات الحكومية لتنفيذ مبادرات ذات منافع مشتركة مبادرات المنافع المشتركة عمومًا بمستويات وقطاعات مختلفة في الوقت نفسه ، على سبيل المثال ، استخدام الأراضي وأنماط النقل ، أو البناء والطاقة ، والحكومات الوطنية والمحلية . أظهر البحث **أن تعاون الوحدات الحكومية المختلفة كان أمرًا حاسمًا لتنفيذ العديد من مبادرات المنفعة المشتركة** ، لا سيما تلك ذات النطاق الأكبر التي تتطلب تدخلات أكثر جذرية ، مثل مترو دلهي .

تتم عملية التنسيق بين المستويات المختلفة بشكل مختلف في البلدان المختلفة . بعض البلدان ، مثل الصين ، مركزية للغاية وقد لا يمثل التنسيق مشكلة في تنفيذ المشاريع الكبيرة . ومع ذلك ، يجب أن يحدث التنسيق في بعض البلدان على المستوى السياسي ، وتلعب السياسة أدوارًا مهمة للمضي قدمًا في المبادرات ، خاصة إذا كان رؤساء البلديات والمحافظون و / أو الرؤساء ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة ، فقد يكون التعاون صعبًا .

يمكن أن يكون **أحد الحلول** هو إنشاء منظمة أو لجنة لرسم خريطة لفرص المنافع المشتركة في حكومة المدينة من خلال تحديد الحاجة إلى التنسيق على المستويات المختلفة . ويمكن أن يساعد ذلك في تسهيل وزيادة التواصل بين مختلف الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية . يمكن لمثل هذه المنظمة أو اللجنة أن تعمل أيضًا كمنصة تحتفظ بالسجلات وتنقل الذاكرة المؤسسية وتسهل مشاركة معلومات الميزانية بين الهيئات الحكومية المحلية لتنسيق المبادرات من أجل المنافع المشتركة . تعد حالات النقل الصناعي لمترو دلهي ومنطقة تيكسي أمثلة جيدة على حدوث هذا التنسيق . في دلهي ، جمع إنشاء شركة مترو دلهي للسكك الحديدية (DMRC) مستويين من الحكومة (وطني ومحلي) وكان مفتاحًا للمضي قدمًا بالمشروع حيث شارك فيه الحكومة الوطنية ، التي كانت تسيطر على استخدام الأراضي ولديها خبرة في السكك الحديدية ، وحكومة المدينة المحلية التي كانت مسؤولة عن نظام النقل العام في المدينة .

الاستقلالية المحلية والحوكمة كعامل أساسي لفعالية سياسات المنافع المشتركة

يمكن **للحكومات المحلية** ، كونها الأقرب إلى المواطنين ، القيام بأدوار قيادية في تقوية شبكات المواطنين وتحقيق المنافع المشتركة في المدن بسبب قربها من التنفيذ . يمكنهم إجراء تغييرات كبيرة ليس فقط من خلال التنفيذ الفعال للسياسات ولكن أيضًا من خلال تعزيز الحوكمة من خلال تسهيل وتشجيع شبكات أصحاب المصلحة على المستوى المحلي والمستويات الأخرى . ومن أجل القيام بذلك ، **فإنهم بحاجة إلى تطوير قدراتهم من حيث المعرفة والمعلومات والخبرة بشأن الحلول الفعالة** . كان تطوير الكوادر من قبل مدينة سورابايا لتعزيز الوعي البيئي أمرًا أساسيًا لتعزيز تحويل النفايات المنزلية إلى سماد .

وأشار البحث إلى أن الإدارات البيئية في العديد من المدن لا تتمتع بسلطة تنظيمية كبيرة . ومع ذلك ، فإن المدن لها دورا أكبر في الأشغال العامة أو تنظيم النقل البلدي . وبالتالي ، يجب دمج نهج المنافع المشتركة مع نطاق أوسع من الفاعلين السياسيين خارج نطاق المسؤولين البيئيين . في الواقع ، يمكن للسلطات المحلية أن تكون أكثر فاعلية في تعزيز المنافع المشتركة في بعض القطاعات أكثر من غيرها . في بعض

الحالات ، قد لا تتمتع المدن بالاستقلالية لاتخاذ قرارات معينة أو الموارد والقدرة على تنفيذ الإجراءات نحو المنافع المشتركة . لا تزال السلطة المالية في أيدي السلطات ذات المستوى الأعلى في العديد من البلدان ، لذلك قد تتحمل السلطات المحلية المسؤوليات ولكنها غير قادرة على خلق حوافزا مالية للمنافع المشتركة ، مثل المعالجات الضريبية التفضيلية أو تطوير البرامج المحلية .

على سبيل المثال ، هناك العديد من الفرص لتعزيز الإدارة المحسنة للنفايات الصلبة (SWM) ، والتي يمكن أن تحقق فوائدا مشتركة هائلة ، في البلدان النامية التي شملتها الدراسة . بشكل عام ، مسؤولية إدارة النفايات الصلبة تقع على عاتق السلطات المحلية ولكن الكثير منها لا يمتلك الموارد أو الخبرة الفنية لإنشاء أنظمة إدارة النفايات الصلبة بأنفسهم . من أجل دفع أجندة المنافع المشتركة ، يجب تقوية الحكومات المحلية من خلال الإصلاحات المؤسسية التي تعزز قدرتها على المضي قدمًا في السياسات العامة الأساسية المختلفة . لقد أظهر العمل مع المنظمات المحلية لتعزيز إدارة النفايات الصلبة المجتمعية أنه بديل لتوحيد نظام الحد الأدنى من إدارة النفايات الصلبة في حالة عدم وجوده .

دور المؤسسات القانونية في التنفيذ

لا يعني وجود التشريع دائمًا التنفيذ . على الرغم من أن بعض البلدان ، في هذه الدراسة ، قد أدخلت قوانينا بيئية صارمة ، إلا أن التنفيذ ما يزال يمثل قضية رئيسية للتنفيذ الشامل . علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بتغير المناخ ، فإن تشريعات القيادة والتحكم لها دورا محدودا ، حيث أن العديد من الإجراءات تحتاج إلى تغييرات في قضايا أكبر خارج المنطقة البيئية ، مثل توفير وسائل نقل عام جيدة . في بعض الحالات ، يمكن أن يؤدي تنفيذ التشريعات من قبل المسؤولين الحكوميين أو حتى من قبل المحاكم إلى تعزيز التحسينات البيئية في المناطق الحضرية وإتاحة الفرص للمنافع المشتركة . في دلهي (الهند) ، على سبيل المثال ، أدى قرار من المحكمة العليا في عام 1998 للضغط من أجل تنفيذ التشريعات الحالية إلى تحفيز عملية الحد من التلوث في الصناعة وتحسين وسائل النقل العام في المدينة .

هناك مستوى منخفض من الوعي البيئي ومناصرة محدودة لجداول الأعمال البيئية في العديد من البلدان النامية . يوجد في العديد من البلدان عددا قليلا من الجهات الفاعلة المحلية التي تدرك جيدًا القضايا البيئية ، وندرة الخبراء المتخصصين في الموضوع ، ولا يشارك المجتمع المدني بشكل فعال في القضايا البيئية . وبالتالي ، فإن الدور النشط للنظام القضائي في تفويض تنفيذ اللوائح الحالية يمكن أن يعوض جزئيًا عن فجوة مجتمع مدني أكثر نشاطًا .

لعب التعاون الدولي دورًا مهمًا في المنافع المشتركة ، كان التعاون الدولي حاضرًا بأشكال متنوعة في بعض الحالات التي تمت دراستها ، مثل مترو دلهي وإدارة النفايات في إندونيسيا . كان التعاون مهمًا لتحفيز عملية تقديم الدعم المالي (مثل القروض أو المنح) أو عن طريق جلب تقنيات جديدة ، وأحيانًا بسيطة ، مثل حالة السماد المنزلي Takakura في سورابايا . ومع ذلك ، اقتصر التعاون الدولي بشكل أساسي على دعم المشاريع ، لا سيما في البلدان الكبيرة ، حيث تكون المتطلبات المالية للمبادرات واسعة النطاق ضخمة على الرغم من أن البلد النامي لديه الخبرة الفنية اللازمة .

ويمكن لتنسيق مختلف أشكال التعاون الدولي أن يحقق فعالية أكبر في تعزيز المنافع المشتركة . يمكن لأي دولة متقدمة من خلال وكالة التعاون الثنائي الخاصة بها ، على سبيل المثال ، استخدام نهج المنافع المشتركة لتبسيط المشاريع القطاعية لتحسين الفعالية الشاملة لعملياتها . ومع ذلك ، نظرًا لأن التعاون الدولي يأتي من العديد من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية المختلفة لنفس البلد أو المدينة ، فإن التنسيق المحلي ضروري . تقوم بعض البلدان بذلك على المستوى الوطني ، ولكن نادرًا ما تفعل ذلك على المستوى دون الوطني . يمكن لآلية دولية للمساعدة في تنسيق التعاون الدولي أن تعود بفوائد . يمكن أن تكون إجراءات التخفيف الملائمة الوطنية (NAMAs) مثل هذه الآلية ، ولكن يجب اعتمادها على مستوى المدينة .

علاوة على ذلك ، يمكن للشبكات الدولية للمدن والحكومات المحلية أن تلعب دورًا حاسمًا في تبادل المعلومات والتعاون بين مدينة وأخرى . ومن خلال الانضمام إلى هذه الشبكات ، يمكن للمدن والحكومات المحلية زيادة أوجه التآزر وتسهيل تبادل المعرفة والمعلومات فيما بينها . يوجد حاليًا العديد من الشبكات ، مثل ICLEI و C40 و CITYNET ، والتي تسهل التفاعلات بين المدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم . في حالة شنيانغ ، كان هناك تعاونا نشطا في العديد من المجالات المتعلقة بالسياسة والإدارة البيئية مع كاواساكي في اليابان ، وتبادل الخبرات والتكنولوجيات ، وأسفر العديد منها عن فوائد مشتركة . وثقت حالة إندونيسيا الفوائد المشتركة للتعاون بين كيتاكيوشو وسورابايا في إدخال السماد العضوي . كما تم إنشاء شراكة المنافع المشتركة الآسيوية (ACP) ، وهي فرصة لإضفاء الطابع الرسمي على شراكة مع صانعي السياسات لتعزيز الفوائد المشتركة من خلال إشراك الحكومات المحلية في الشبكات في آسيا (IGES ، 2013).

صعوبة تقييم المنافع المشتركة

على الرغم من أن جميع المبادرات ولدت فوائدا مشتركة واضحة ، إلا أن التقييم الكمي للمنافع المشتركة ليس مهمة مباشرة . كان من الصعب تحديد العديد من الفوائد بمصطلحات دقيقة ، حتى إذا كانت طريقة الإبلاغ قابلة للقياس والإبلاغ والتحقق (MRV) مطلوبة . بالنسبة لأنواع معينة من المشاريع ، مثل تلك الخاصة بقطاع النفايات ، والتي تعد نموذجية في آلية التنمية النظيفة ، مثل حرق الميثان في مكب النفايات ، تكون القياسات مباشرة . ومع ذلك ، عندما تنتقل إلى CBSWM ، يصبح تقييم التأثيرات أكثر تعقيدًا ، حيث لا توجد بيانات دقيقة حول خط الأساس وما سيحدث مع النفايات إذا لم تكن المبادرات موجودة . اعتمادًا على المكان الذي كان من المفترض أن تذهب فيه النفايات بدون المشروع ، كانت التأثيرات مختلفة ، سواء من حيث التأثير البيئي المحلي أو تغير المناخ بحيث يمكن أن تكون طريقة التسميد مختلفة .

يعد تقييم المشاريع الأكثر تعقيدًا ، مثل نقل المنشآت الصناعية في منطقة Tiexi في شنيانك أكثر صعوبة ، حيث توجد العديد من العوامل الأخرى التي قد تكون قد أثرت على التغيرات البيئية بمرور الوقت ، على الرغم من أن الفوائد المشتركة واضحة نسبيًا . قد تجد القطاعات الأخرى ، مثل المباني ، التي لها تأثيرا كبيرا على استخدام الطاقة في المدن ، صعوبة في تبرير تكاليف نهج القياس والإبلاغ والتحقق لكمية الكربون التي يتم تخفيفها بواسطة مبادرة ، على الرغم من أن التأثير الكلي قد يكون ضخمًا .

إن تعقيد قياس الفوائد المشتركة له آثارا على تطوير أداة التقييم أو منهجية لصنع السياسات التي يمكن استخدامها على نطاق واسع . من الحالات ، كانت هناك مفاضلة بين القياس الكمي وتعميم منهجية أو أداة لتقييم الفوائد المشتركة . يتطلب التقدير الكمي الدقيق أداة سيكون من الصعب استخدامها لجميع صانعي السياسات من مستويات مختلفة من الخبرة الفنية . هذا من شأنه أن يحد من قابلية تطبيقها وبالتالي استخدامها . المزيد من التحديد الكمي يعني أيضًا المزيد من متطلبات البيانات . قد يكون هذا مكلفًا ويستغرق وقتًا طويلاً لتطبيقه أيضًا لأنه يجب جمع كميات كبيرة من البيانات وإدخالها في النظام قبل استخدام أداة القياس الكمي . قد لا تكون هذه الأداة قابلة للتطبيق في سياق العديد من البلدان النامية أو في حالة المبادرات الصغيرة ذات الموارد المحدودة .

ومع ذلك ، نظرًا للحالة الجنينية للفوائد المشتركة في كل من المفهوم والممارسة ، هناك مساحة لتطوير أدوات الفحص من الدرجة الأولى ، والتي تساعد صانعي السياسات على فهم حجم ومصادر الانبعاثات في قطاع ما وكيف تنتج التدخلات المختلفة فوائدا مشتركة مختلفة . تم استخدام حالة مترو دلهي لإنشاء أداة لقطاع النقل ، وبالتالي تم تطوير الأدوات أيضًا في معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة في مجال الطاقة والنفايات .

فرص إدخال الفوائد المشتركة في جدول أعمال السياسة

يعمل عدد متزايد من المنظمات مع المنافع المشتركة للمناخ ، مثل بنوك التنمية ومنظمة الصحة العالمية . هناك فرصا لمثل هذه المنظمات لتنسيق العمل والبحث وخلق الزخم لتعزيز مفهوم المنافع المشتركة . ومع ذلك ، هناك حاجة أيضًا إلى توحيد معنى المنافع المشتركة لتجنب الالتباس في مجال السياسة ، فضلاً عن تطوير المفاهيم والأدوات التي يمكن أن تجعل الفهم والتطبيق عمليًا أكثر انتشارًا .

سعت دول قليلة مثل الصين إلى تعميم المنافع المشتركة في خطاب السياسة . قام مركز أبحاث السياسات للبيئة والاقتصاد (PRCEE) ، وهو مركز مرتبط بوزارة البيئة الصينية ، بتطوير مشروع حول المنافع المشتركة بالشراكة مع اليابان . والفكرة هي تقديم نتائج المشروع في ساحة السياسة للتأثير على تصرفات الصين في مواجهة المخاوف المتزايدة بشأن تغير المناخ . في إندونيسيا ، تم ذكر الفوائد المشتركة في التشريعات وحتى المراسيم الرئاسية ، مما يدل على وجود خطابا على أعلى مستوى . على الصعيد الدولي ، هناك مجموعة تناقش كيفية تحسين آلية التنمية النظيفة ، وحوار سياسة آلية التنمية النظيفة ، وإحدى توصياتها هي تعزيز المنافع المشتركة ، بما في ذلك تبسيط الإجراءات .

فرص للمنافع المشتركة على المدى القصير

على المدى القصير ، يبدو أن أكثر المبادرات مباشرة هي **إدارة النفايات** ، لا سيما التخلص منها . قد يفيد اتباع نهج أكثر تنظيماً في إعادة تدوير النفايات وتقليلها وإعادة استخدامها (R3) في تكييفها ونشرها ، بما في ذلك عمل القطاع غير الرسمي . تعد النفايات الحضرية مشكلة رئيسية في البلدان النامية لها تأثيرات كبيرة على الصحة والبيئة . معظم المدن في إندونيسيا ، على سبيل المثال ، تفتقر إلى خدمات إدارة النفايات والتخلص المناسب منها في مراحل مبكرة من التطوير وما تزال مكلفة للغاية . يمكن تعويض تأثيرات التكلفة السلبية بشكل كبير من الفوائد المشتركة الضخمة . خفضت مدينة ساو باولو انبعاثات المدينة (بما يعادل الكربون) بنحو 10%من خلال استخدام مكبّين للنفايات يحترقان الميثان .

الجزء المؤسسي من التنفيذ بسيط نسبيًا لأن معظم البلديات مسؤولة عن إدارة النفايات والتخلص منها . التحدي الأكبر هو التمويل والقدرة التقنية . لا يزال التخلص السليم مكلفًا نسبيًا بالنسبة لميزانية معظم المدن في العالم النامي . من ناحية أخرى ، فإن هذا السعر المرتفع للتخلص والعمالة الرخيصة يفتح فرصًا على مستوى المجتمع ، أو حتى على مستوى المدينة ، مثل حالة سورابايا ، على الرغم من أن الاستثمارات في مدافن النفايات لا تزال ضرورية . علاوة على ذلك ، فإن معظم البلدان لديها بالفعل قوانين تحدد التخلص المناسب من النفايات (التي لا يتم تنفيذها في كثير من الأحيان) وهناك فرصا للتعاون الدولي والدعم المالي من المنظمات الوطنية والدولية ، وكذلك آلية التنمية النظيفة .

فرص للمنافع المشتركة على المدى المتوسط

يمكن تحقيق الفوائد المشتركة على المدى المتوسط في بعض المبادرات ، لا سيما في قطاعات النقل والصناعة والطاقة . تشير نتائج دراسات الحالة لهذا البحث إلى أن العديد من المبادرات تتطلب استثمارات أولية كبيرة ولها مستوى عالٍ من التعقيد المؤسسي ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المخاطر وتكاليف المعاملات . على سبيل المثال ، تتطلب التحسينات في النقل العام عمومًا تغييرات في استخدام الأراضي قد تولد معارضة من مجموعات محلية مختلفة . في كثير من الحالات ، قد تتطلب ترتيبات مؤسسية بين الكيانات الحكومية المختلفة لتحقيق ذلك ، مثل حالة مترو دلهي . في قطاع الطاقة ، هناك بعض الأساليب قصيرة الأجل مثل تحسين كفاءة الطاقة ، ولكن أي تغييرات واسعة النطاق قد تتطلب استثمارات ضخمة مقدمًا للحصول على فوائد مشتركة على المدى المتوسط إلى الطويل ، مثل حالة الوقود الحيوي في البرازيل . في حالة تغيير الوقود ، على سبيل المثال ، هناك حاجة لخلق الطلب والعرض الموثوقين لأنواع مختلفة من الطاقة مع مخاطر مالية

واقتصادية هائلة . علاوة على ذلك ، قد يتطلب اتخاذ إجراءات في مختلف قطاعات الصناعة ومستويات الحكومة .

فرص للمنافع المشتركة على المدى الطويل

يعد قطاعا البناء واستخدام الأراضي أساسيين لتوليد المنافع المشتركة داخل المدن وخارجها على المدى المتوسط والطويل . كانت إحدى النقاط المهمة للفوائد المشتركة في تلك القطاعات هي بطئ تحقيق نتائج السياسات . كان من الصعب تنفيذ العديد من الإجراءات من الناحيتين التقنية والسياسية ، مثل إعادة تجهيز المباني غير الفعالة ، أو متطلبات اتخاذ إجراءات سريعة لتجنب الخسائر التي لا رجعة فيها في الفرص ، مثل التكثيف في استخدام الأراضي أو الخسائر في البنى التحتية الخضراء .

يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لسياسة البناء واستخدام الأراضي في أنها تحدد الشكل الهيكلي الأساسي للمدينة ، وبمجرد إنشائها ، يصعب تغيير سياسات البناء واستخدام الأراضي على الصعيدين السياسي والفني . علاوة على ذلك ، فإن قياس الفوائد المشتركة معقد من عدة نواحٍ . على سبيل المثال ، يتم أحيانًا نقل الطاقة المستهلكة في قطاع البناء لمسافات طويلة . من المؤكد أن تحسين كفاءة الطاقة في المباني له تأثير إيجابي من حيث الفوائد المشتركة ، ولكن من الصعب تحديد مكان حدوث هذا التأثير . على سبيل المثال ، قد يكون التأثير على بعد عدة كيلومترات حيث توجد محطة الطاقة . بالنسبة لاستخدام الأراضي ، قد تؤدي التغييرات أو الإدارة الأفضل إلى فرص للتحسين في قطاعات أخرى ، مثل النقل ، لكن الروابط بين الاثنين ليست مباشرة . ومع ذلك ، فإن الإجراءات في تلك المجالات مطلوبة بشكل عاجل لتجنب المسارات التي لا رجعة فيها في التنمية الحضرية غير المستدامة .

زيادة الفوائد المشتركة للمناخ

هناك مجموعة من الفرص لتعزيز المنافع المشتركة للمناخ في المدن . والجدير بالذكر أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالموضوع ، حيث ما تزال المفاضلة بين تغير المناخ والتنمية قائمة ، ويبحث صانعو السياسات عن بدائل يمكنهم تقريب الأهداف من بعضها البعض . يرتبط النجاح في تنفيذ السياسات المتعلقة بالمزايا المشتركة ارتباطًا وثيقًا بإدماجها في السياسات الأخرى ، وخاصة السياسات القطاعية في مجالات الطاقة والإسكان واستخدام الأراضي والنقل ، وهذا يتطلب التنسيق الحكومي الفعال والابتكار في صنع السياسات والتنفيذ . على سبيل المثال ، كان الحد من انبعاثات الميثان عن طريق مدافن النفايات في ساو باولو ممكنًا من خلال دمج سياسة تغير المناخ مع سياسة إدارة النفايات الخاصة بالبلدية . أدى هذا التكامل إلى بناء مكبات نفايات جديدة بأنابيب تجميع الميثان . وأدى هذا التكامل والتعاون كذلك إلى استخدام موارد مشروع آلية التنمية النظيفة في صندوق بيئي لمشاريع جديدة .

درس البحث كيف يمكن تعزيز فرص الفوائد المشتركة ، لا سيما في المدن في البلدان النامية . في كثير من الأحيان ، هناك مجموعة من الفرص لتوليد منافع مشتركة في مدينة معينة تكون قابلة للتطبيق من الناحية الفنية . يمكن تضخيم نطاق الفرص القابلة للتطبيق تقنيًا من خلال إدخال تقنيات جديدة من خلال البحث والتطوير أو نقل التكنولوجيا النموذجي . ومع ذلك ، فإن مجموعة الحلول القابلة للتطبيق اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا تكون محدودة بشكل أكبر في الحالات الحقيقية ، رغم أنها كانت قابلة للتطبيق من الناحية الفنية . وبالتالي ، من أجل تعزيز المنافع المشتركة ، من الناحية العملية ، نحتاج إلى فهم كيف يمكننا توسيع قابلية هذه الحلول للتطبيق ، على سبيل المثال ، من خلال تطوير المؤسسات المحلية لجعل المنافع المشتركة أكثر قابلية للحياة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا . في الحالات الواردة في هذا البحث ، كانت المدن قادرة على تطوير تلك المؤسسات التي مكنت المنافع المشتركة للمناخ . كانت تقنية توليد المنافع المشتركة عاملاً مهمًا لتوليد المنافع المشتركة في كثير من الحالات ، ولكن هذه لن تحدث إلا عندما تكون المؤسسات المحلية والقدرة التنظيمية في مكانها الصحيح لتحقيق أفضل استخدام للمعرفة الفنية أو المعدات .

يتغير مشهد سياسة المناخ بسرعة داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي . هناك فرصا محتملة مهمة لإدراج الفوائد المشتركة في السياقات المؤسسية المختلفة ، مثل قطاعات النفايات والنقل والطاقة ، في التشريعات وفي التعاون الدولي والآليات الدولية مثل آلية التنمية النظيفة أو آليات المتابعة لنظام ما بعد كيوتو . علاوة على ذلك ، تقوم العديد من البلدان بإدخال سياسات وأنظمة متعلقة بالمناخ على مستويات مختلفة (الدولة أو دون الوطنية) .

من ناحية أخرى ، ما تزال البلدان النامية تواجه تحديات هائلة في تنسيق التنمية المحلية والقضايا البيئية . تجري عمليات التحضر بوتيرة سريعة في العديد من تلك البلدان ، مما يؤدي إلى مجموعة متزايدة من المشاكل والمخاطر الجديدة . هناك ضغوطا متزايدة لحل المشاكل ، كما هو موضح في قضية قرار محكمة دلهي . يمكن دمج المنافع المشتركة من خلال موائمة السياسات والأنظمة البيئية والتنموية الحالية والمستقبلية لمعالجة تغير المناخ . ومع ذلك ، فإن السياسات المناخية الناشئة لا تتم موائمتها مع السياسات البيئية أو السياسات الإنمائية التقليدية .

على وجه التحديد ، في التأثيرات طويلة المدى ، لا سيما في قطاعي البناء واستخدام الأراضي ، هناك حاجة إلى تغييرات في العديد من جوانب استخدام الأراضي لتحقيق التأثيرات الإيجابية على البيئة المحلية والعالمية . تعد الحركات الاجتماعية والسياسية الأخيرة ، مثل حالات احتجاجات الشوارع في البرازيل التي **تطالب بوسائل نقل عام أفضل وبأسعار معقولة** ، دليلاً على تعزيز حركات المجتمع المدني ، وتعزيز اللامركزية ، والحاجة إلى تحسين الإدارة الحضرية . يمكن ملاحظة العديد من المبادرات الناشئة لتعزيز الإدارة الحضرية في مجال تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها . فهي تدمج مستويات مختلفة من الحكومات وتقيم روابط بين المجتمع المدني / قطاع الأعمال والحكومات . تركز بعض الحالات على التحديات والفرص في سياق الإدارة الحضرية ، مثل إنشاء الأمانة المشتركة كارتامانتول في يوجياكارتا للتنسيق الحضري ، وهيئة تطوير دلهي في دلهي ، الهند ، على الرغم من أنه في حالة الأخيرة ، فإن اختصاصها الانتقائي هو أيضًا سبب في تجزؤ الحكم في المدينة .

ومع ذلك ، ينبغي تطوير المبادرات نحو المنافع الحضرية المشتركة في سياق البلد الذي يسعى إلى موائمة سياسات المناخ مع السياسات البيئية ، والأولويات التنموية الأخرى ، مثل توليد الوظائف والدخل . قد يكون الاهتمام الحالي بالاقتصاد الأخضر نتيجة لمؤتمر ريو +20 فرصة لتعميم المنافع المشتركة في جداول أعمال التنمية المختلفة . في بعض البلدان ، قد يكون الاقتراب من الحكومة الوطنية أولوية ، مثل حالة الصين وإندونيسيا ، حيث تتمتع الحكومات المركزية بقدرات تنسيق وتفويضات لتنفيذ السياسات الحضرية ، على الرغم من أن الإجراءات يجب أن تتكيف مع السياق المؤسسي المحلي . في دول أخرى ، مثل البرازيل ، تتمتع الجمهورية الاتحادية والبلديات والولايات بتفويض أكبر وهي مسؤولة عن قطاعات حضرية مهمة مثل استخدام الأراضي والبناء والنقل وإدارة النفايات . في هذه الحالة ، يجب تنسيق السياسة البيئية المحلية المتعلقة بتلوث الهواء ، على سبيل المثال ، مع حكومات الولايات التي لديها هذا التفويض .

في المشهد الدولي لتغير المناخ ، يبدو أن نظام ما بعد كيوتو سيعتمد أكثر على إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تنتجها كل دولة ؛ ستكون إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً المرجع الرئيسي للعمل الدولي والمحلي في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص / المنظمات غير الربحية . بناءً على إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ، ستكون هناك مجموعات أساسية للمنافع الحضرية المشتركة :

أولاً ، هناك إجراءات التخفيف التي لها معنى اقتصادي ومالي ، والتي سيتم تنفيذها طوعاً من قبل الحكومات أو القطاع الخاص مباشرة أو مع الحد الأدنى من الوصول إلى الائتمان . العديد من هذه الإجراءات ، مثل تحسين كفاءة الطاقة ، لها فوائد مشتركة مهمة .

ثانيًا ، هناك إجراءات قابلة للتطبيق مع أنظمة تداول الكربون الرسمية أو الطوعية ، مثل آلية التنمية النظيفة (أو أي نظام يحل محله) ، أو مخطط الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات أو مخططات الكربون الناشئة . ستضع هذه الأنظمة ثقل المصلحة الذاتية الاقتصادية في تسهيل تنفيذ بعض المشاريع ، مثل تلك التي سهلتها

آلية التنمية النظيفة في حالة استخدام غاز الميثان في مدافن النفايات . يمكن إدراج المنافع المشتركة كمعايير تؤخذ في الحسبان عند اختيار أفضل خيار متاح سواء في المواقف الطوعية أو الإجبارية .
ثالثًا ، ستكون هناك مبادرات لن يكون لها معنى سياسيًا واقتصاديًا على المدى القصير أو الطويل ، بسبب تكاليف الفرصة الضخمة التي يجب الوفاء بها .
أخيرًا ، هناك أيضًا مبادرات لمعالجة مستويات الاستهلاك المتزايدة لمجموعات معينة في مدن في البلدان النامية ، مما يؤدي إلى أنواع مختلفة من الآثار البيئية . سيتم تنفيذ مثل هذه المبادرات فقط مع السياسات الوطنية ، مع المنح / المساعدات الدولية ، أو مع تغييرات في الطيف السياسي المحلي .

عززت دول عدة لوائحها وصممت سياساتها للتعامل مع تغير المناخ بطرق مختلفة ولكنها استباقية للغاية . ومع ذلك ، فإن العديد من البلدان ليس لديها الموارد البشرية أو التقنية أو المالية لتنفيذ مثل هذه الإجراءات . وبالتالي ، قد يلعب التعاون الدولي دورًا مهمًا في توفير الموارد والمشورة الفنية لجعل مثل هذه المبادرات قابلة للحياة . سيتطلب البعض الآخر ، مثل التغييرات في أنماط الاستهلاك ، تعبئة محلية لتطوير سكان حضريين أكثر وعياً بالبيئة .

يمكن للعدد المتزايد من المنظمات التي تعمل على مفهوم المنافع المشتركة ، في المستقبل ، أن تساعد في تبسيط فكرة وممارسة المنافع المشتركة في ساحة صنع السياسات المحلية والدولية . قد يكون التآزر مع هذه المنظمات أساسيًا لتعزيز نهج المنافع المشتركة . ومع ذلك ، هناك حاجة إلى حلول مبتكرة سريعة لتغيير مسار التنمية الحضرية في الاقتصاديات الناشئة . هناك فرصة لتقوية القدرة المؤسسية ، الفنية والمؤسسية على حد سواء ، التي يمكن أن تعزز آثار نهج المنافع المشتركة . المبادرات التي تهدف إلى تعزيز السياسات والمشاريع القائمة على نهج المنافع المشتركة سيكون لها تأثيرا أكبر بكثير على المدى المتوسط أو الطويل إذا ركزت على التدخلات الرئيسية لتحسين القدرة الابتكارية للمدن والبلدان وقيادتها إلى مسار مختلف التنمية .

طريق تحقيق الاستدامة البيئية :
نهج المنافع المشتركة

معظم ، إن لم يكن كل ، الحالات المعروضة في هذا التقرير قيمت الفوائد المشتركة للمشاريع التي تم تنفيذها دون اعتبار مسبق صريح . وهذا يعني أننا كنا نلائم إطار المنافع المشتركة في مجموعة من المشاريع الحالية من أجل فهم ما يمكن أن يحدث وكيف يمكن التخطيط لها بشكل استراتيجي وأكثر فاعلية من البداية إذا تم دمج نهج المنافع المشتركة في إطار التخطيط . إن تنفيذ نهج المنافع المشتركة لمواجهة مجموعة متنوعة من التحديات البيئية لديه القدرة على تغيير المدن تدريجياً لتحقيق تأثيرات إيجابية تعمل على تحسين نوعية حياة سكان المناطق الحضرية ونوعية المجال البيئي الذي نعيش فيه جميعًا بشكل كامل و الاعتماد المتبادل.
من المتوقع أن يؤدي تطبيق نهج المنافع المشتركة المقصودة أو المخطط لها في قطاعات حضرية مختلفة إلى تسهيل تطوير تقنيات إدارة حضرية مبتكرة توفر أدوات فعالة وكفؤة لتحديد ومنع وحل التحديات الحضرية مثل النمو السكاني وإدارة النفايات و زيادة الطلب على الإسكان والبنية التحتية الأساسية بما في ذلك الخدمات البيئية .

يمثل تحقيق التوازن بين الأهداف المحلية والعالمية تحديًا قائمًا دائمًا بسبب المقايضات المدروسة على نطاق واسع بين تغير المناخ والتنمية الاقتصادية . في الواقع ، ينبغي النظر إلى نهج المنافع المشتركة على أنه وسيلة لإدماج الشواغل المناخية في التنمية المحلية ، والتي بحكم طبيعتها تنظر بشكل تفضيلي إلى الوضع المحلي . نتيجة لذلك ، يحتاج صانعو السياسات الحضرية إلى البحث عن حلول جديدة تحقق التوازن الصحيح بين الاثنين دون التضحية بأي منهما في المعركة لمنع المشكلات البيئية وحلها . للأبعاد الدولية أدوارا تلعبها من خلال وضع المنافع المشتركة ضمن أجندات المناخ والتنمية الأوسع لتعزيز الروابط بين السياسات العالمية ، وتحديد الأهداف والتمويل من ناحية ، والإجراءات المحلية ، من القاعدة إلى القمة ، التي يجب أن تنفذ

التغييرات ، من ناحية أخرى . إن الاعتراف بأن جميع عمليات التنفيذ محلية ، وبالتالي فإن الاهتمامات المحلية هي محركات رئيسية في التنفيذ أمر أساسي لفهم كيفية تشجيع البلدان على أن تكون جريئة في إنشاء وتنفيذ تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ، إذا تم الاعتراف بفوائدها المحلية إلى جانب المناخ.

نهج الفوائد المشتركة هو طريقة مجدية تقنيًا ومناسبة وقابلة للتطبيق لسد الفجوة بين السياسات واللوائح البيئية الحالية والمستقبلية . ومع ذلك ، فإن تنفيذها في مجال السياسة يختلف باختلاف البلدان . يعكس هذا التنوع تحديات الحكم والمواقف الحضرية المحلية . لذلك ، يجب تصميم مبادرات المنافع المشتركة المحلية بناءً على حاجة الدول الفردية للعمل بشكل متضافر والأولويات التنموية الأخرى مثل خلق فرص العمل وتوزيع الدخل .

قد يمهد إدخال نموذج الاقتصاد الأخضر خلال مؤتمر ريو +20 لعام 2012 في ريو دي جانيرو بالبرازيل الطريق أمام صانعي السياسات الوطنيين لإدراج ودمج نهج المنافع المشتركة في جداول أعمال التنمية الخاصة بهم . يمكن للاقتصاد الأكثر اخضرارًا أن يخفف من بعض الآثار التي يجلبها النمو الاقتصادي على البيئة ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان جزءًا لا يتجزأ من المدن .

في ملاحظة تحذيرية أخيرة ، ينبغي النظر إلى الفوائد المشتركة في سياق أوسع ، بمعنى أن السعي اللامتناهي لمزيد من الكفاءة لن يحل ، في حد ذاته ، المشاكل ، إذا لم تتم معالجة قضايا الاستهلاك الشامل وتأثيرات الارتداد في وقت واحد . ستكون التحسينات التدريجية في كفاءة الطاقة بلا معنى إذا كانت العقلية السائدة هي الاستهلاك المتزايد باستمرار . لهذا السبب ، يمكن أن يصبح نهج المنافع المشتركة آلية تجسير تبدأ في البداية بنسخة أنظف من العمل كالمعتاد ولكنها تنتهي بإعادة توجيه مسارات التنمية ، والتي تنتج مجموعة ذات مغزى من الرؤى والقيم وتغييرات الإستراتيجية بحيث تعيش المجتمعات حقًا داخل حدود الإدارة المستدامة لموارد النظام البيئي .

ملاحظات ختامية

في السنوات الأخيرة ، أصبح تحسين البيئة الحضرية أحد أكثر المشاكل إلحاحًا في البلدان النامية بسبب التطور الاقتصادي السريع وزيادة النمو السكاني الحضري . وقد أثبتت الحالات أن عددًا من المدن تستجيب لتحدياتها الحضرية مثل توليد النفايات وعدم كفاءة الطاقة من خلال تنفيذ المبادرات ، مما أدى إلى فوائد مشتركة . من خلال المزيج الصحيح من الرؤى والاستراتيجيات والسياسات وأدوات التخطيط والإصلاحات المؤسسية ، يمكن أن يساعد تكرار مثل هذه المبادرات في مدن أخرى بشكل كبير على تحقيق مدن مستدامة بيئيًا واجتماعيًا .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحلول المبتكرة ضرورية ليس فقط لتسهيل التغييرات التقنية المطلوبة في التنمية الحضرية ، ولكن أيضًا لتعزيز نشر مبادرات المنافع المشتركة في أوضاع صنع السياسات المحلية . على المستوى الدولي ، أدركت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فرص المنافع المشتركة للمناخ في العديد من القطاعات ، وأشارت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) إلى العديد من الفوائد التي تحققت من مشاريع آلية التنمية النظيفة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 2012) . هناك فرصا كبيرة لأصحاب المصلحة المحليين لتعزيز قدرتهم على الابتكار لتحسين آثار تدخلات المنافع المشتركة . إن الوثائق التي تشير إلى أن السياسات والمشاريع المتماسكة في مختلف القطاعات الحضرية على أساس نهج المنافع المشتركة يمكن صياغتها وتنفيذها تشجع القادة في المدن الأخرى في العالم النامي على القيام بذلك أيضًا . يمكن تعزيز هذه العملية من خلال دعم الفوائد المشتركة في المناخ الدولي وأجندات التنمية . على المدى الطويل ، من شأن ذلك أن يساهم في قدرة المدن على توليد منافع مشتركة على المستويين المحلي والعالمي ولكن تأثيره سيكون محدودًا دون إعادة النظر بجدية في منطق مسار التنمية التقليدي السائد .